كلمة محافظ البنك الإسلاميّ للتنمية عن جمهورية إندونيسيا
(نيابة عن المجموعة الآسيويّة)
الاجتماع الثاني والأربعون لمجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية
جدة– المملكة العربية السعودية
٢٠–٢٢ شعبان ١٤٣٨هـ (١٦–١٨ مايو ٢٠١٧م)

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود
صاحب المعالي .....، رئيس مجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية،
صاحب المعالي الدكتور بندر حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية،
أصحاب السعادة المحافظون والمحافظون المناوبون والمديرون التنفيذيون للبنك الإسلاميّ للتنمية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود، بادئ بدءَ، أن أتقدم بجزيل الشكر وبالغ التقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وحكومة وشعب المملكة العربية السعودية على ما لقيناه من حرارة ترحيب وكرم ضيافة منذ وصولنا إلى هذه المدينة الجميلة، مدينة جدة.

ويشرفني ويسعدني أن أخاطب– باسم بلدان المجموعة الآسيوية– هذا الجمع الموقر من محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية. ونحن على ثقة بأن هذا الجمع الواعد سيساهم في إجراء مناقشات مثمرة وتحقيق نتائج موفقة.

السيد الرئيس،
الضيوف وأعضاء الوفود الكرام،
أيها الإخوة والأخوات،

لقد أدى النموّ السريع طوال عقود من الزمن إلى تحويل آسيا النامية من منطقة محدودة الدخل إلى منطقة متوسطة الدخل. وستكون مواصلة هذا النموّ والانتقال إلى مستوى الدخل المرتفع رهناً بزيادة تحسين الإنتاجية عن طريق تعزيز الإنفاق على الابتكار ورأس المال البشريّ والبنى التحتية. غير أن ما حققته آسيا من منجزات وما تملكه من إمكانات يوحي بأن بلوغ مستوى الدخل المرتفع ممكن في المستقبل القريب.

وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي المثير للإعجاب، فإن المنطقة الآسيوية تلاقي عدة صعوبات إنمائية لا بدّ من تذليلها حتى يمكن الحفاظ على النمو الشامل وتعزيز تنافسية المنطقة، وحتى يمكن للاقتصادات الآسيوية أن تطوّر نفسها في مواجهة ما يكتنف الاقتصاد العالميّ من غموض. ولا بد من إجراء

إصلاحات هيكلية لرفع الإنتاجية وتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الطلب المحليّ من أجل الحفاظ على تقدّم النمو في المستقبل. غير أن التوترات الجيوسياسية وغموض السياسات المحلية تزيد من مخاطر المبادلات التجارية التي ينبغي التصدّي لها هي أيضاً.

أعضاءَ الوفود الموقرين،

أيها الإخوة والأخوات الكرام،

أود أن أسلط الضوء على ما تشهده ثلاث مناطق دون الإقليمية في آسيا (هي جنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وآسيا الوسطى)، إضافة إلى سورينام وغيانا، من مستجدات وما تواجهه من صعوبات.

ففيما يتعلق **بجنوب شرق آسيا**، يدل الرقم الإجماليّ على سلامة النموّ الاقتصاديّ بنسبة ٤,٧% في الربع الأول من سنة ٢٠١٧م، ولكن الأداء كان متفاوتاً في عموم بلدان المنطقة. وعلى الرغم من التوقعات المواتية إلى حد كبير، فإنه سيكون على واضعي السياسات في المنطقة أن يعيروا انتباهاً خاصّاً لعدة مخاطر جسيمة قد تنسف النموّ الاقتصاديّ. ونذكر، على الخصوص، أن نموّ التجارة عرف تباطؤاً في المنطقة خلال السنوات الماضية، وهو ما يعزى جزئياً إلى بعض العوامل الخارجية، منها تباطؤ النموّ في الصين. وقد تساهم زيادة الاهتمام بمجالات تعزيز الميزة النسبية في النهوض بصادرات منطقة جنوب شرق آسيا.

ويظل التكامل وسيلة المنطقة لبناء القدرة على الصمود وتحسين آفاق النموّ في السنوات المقبلة. وهذا صحيح على الخصوص في السياق الحاليّ الذي يتسم ببطء النموّ الاقتصاديّ العالميّ وانتهاج سياسات أكثر انعزالية في بعض أنحاء العالم. غير أنّ ما أحرزه التكامل من تقدم عامّ بطيء نسبياً في منطقة جنوب شرق آسيا، وذلك لأن عدة مبادرات إقليمية تعثرت بتعثر تنفيذ السياسات المحلية الداعمة. وهي سيسات من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من التعاون والالتزام الطويل الأمد بالتكامل الإقليميّ. أضف إلى ذلك أن تنمية الموارد البشرية أيضاً عنصر أساسيّ في تنمية المنطقة.

أما **جنوب آسيا**، فهي المنطقة الاقتصادية الأسرع نموّاً في العالم، التي شهدت فترة طويلة من النموّ الاقتصاديّ القويّ، وهو نموّ بلغ متوسطه ٦% خلال السنوات العشرين الماضية. وقد تجسد هذا النموّ القويّ في انخفاض الفقر وتحسن هائل لحياة الناس. غير أن الهدف الإنمائيّ الذي يجب أن تحققه المنطقة على المدى الطويل هو الحفاظ على النموّ السريع مع الحرص على تعزيز الشمول. وهو هدف يمكن للحكومات تحقيقه بأمرين هما: زيادة الإنتاجية والاستثمار اللذين عرفا في الآونة الأخيرة تباطؤاً في عدة بلدان؛ وتحسين نوعية الإنفاق العامّ.

كما أن المخاطر السياسية على الاقتصاد واسعة الانتشار في منطقة جنوب آسيا. ولذلك لا بدّ من القضاء على مظاهر عدم الاستقرار، ولا سيما من أجل إيجاد بيئة جاذبة سواءٌ للاستثمار المحليّ أو

للاستثمار الأجنبيّ. كذلك، لا بدّ لجنوب آسيا من حفز الاستثمار الخاص على مواصلة ما يبذله من جهود. غير أن بلدان جنوب آسيا تواجه مشاكل هائلة تتمثل في استمرار الفقر، وتفاقم عدم المساواة، وتزايد عدم الاستقرار. وعلى المدى الطويل، ستصبح آفاق النموّ الشامل أيضاً رهينة بقدرة المنطقة على حل قضايا الحوكمة الأساسية.

أضف إلى ذلك أنّ منطقة جنوب آسيا هي إحدى أكثر المناطق حيوية في العالم، ولكنها في الوقت نفسه إحدى أقل المناطق تكاملاً من الناحية الاقتصادية. فمبادلاتها التجارية محدودة جدّاً مقارنة بغيرها من المناطق، وأحوالها الأمنية غير مستقرة، مما يسبب عوائق كبيرة للترابط الإقليميّ. ومن ثم، فإن الاستثمار في الأمن ضروريّ لإيجاد بيئة مترابطة. وفي ضوء ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى أن الممرات الاقتصادية هامة ولكنها جانب غالباً ما يقع إغفاله.

وأمّا **منطقة آسيا الوسطى**، فما زالت تعاني من تبعات انخفاض أسعار النفط، وضعف القدرات التجارية لشركائها. وبالرغم من ذلك، فإن المنطقة تتوقع تحقيق انتعاش متواضع للنموّ على المدى المتوسط بقدرما يتوقع أن تحققه أسعار النفط الدولية من انتعاش متواضع في السنوات المقبلة. ولا بدّ لنا، في المنطقة، من اكتشاف محركات نموّ جديدة بتعزيز الإنتاجية، وتحسين مناخ الاستثمار، واستكشاف مصادر تمويل مبتكرة لسدّ الاحتياجات الإنمائية المتزايدة.

وما زالت بلدان المنطقة تعتبر البنك الإسلاميّ للتنمية شريكاً إنمائياً مهماً في دعم تعاونها الإقليميّ بتوفير التمويل لاحتياجاتها الإنمائية. وفي هذا الصدد، نشيد بمجموعة البنك لإطلاقها البرنامج الخاص بآسيا الوسطى. ومما يبعث على الارتياح أنه خلال السنة الأولى من التنفيذ، خصص ٨٤٠ مليون دولار أمريكي في خطة عمل سنة ٢٠١٧م لتمويل مشاريع النقل والطاقة والزراعة. وبعبارة أدق، تتمثل بعض النتائج المتوقعة من هذه المشاريع– بعد اعتمادها وتنفيذها– في تحسين التواصل الإقليميّ والسلامة الطرقية، وإنشاء نظام لإصدار الشهادات ومراقبة السوق للصناعة الحلال في المنطقة، وزيادة المعروض من الطاقة، وتبادل الطاقة عبر الحدود باستخدام موارد كهرمائية محلية اقتصادية وغير مضرة بالبيئة، وتعزيز الصادرات من الفواكه الجافة في المنطقة، وإنشاء مجموعة متكاملة من شركات تجهيز الفواكه من أجل الوفاء بالمعايير الدولية.

السيد الرئيس،
أعضاءَ الوفود الموقرين،

لا بدّ لي من الإقرار بأن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية شريك إنمائيّ رائد يمكن لجميع البلدان الأعضاء في منطقة آسيا أن تعتمد عليه. وقد أعدت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في الآونة الأخيرة،

استراتيجية عشرية (٢٠١٥– ٢٠٢٥م)، مكرَّسة لدعم النموّ الشامل في بلدان البنك الإسلاميّ للتنمية وتحسين ترابطها فيما بينها من جهة وبينها وبين بقية العالم من جهة أخرى. وإذا كانت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ستواصل دعم احتياجاتنا الإنمائية بفضل أنشطة تمويلية وغير تمويلية، فإنني أهيب ببلدان المنطقة أيضاً أن توليَ اهتمامها لتعبئة الموارد المحلية بدلاً من الاكتفاء بما تقدمه لها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من تمويل إنمائيّ.

كما نودّ التنويه بنموذج العمل الجديد الذي تعكف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تنفيذه منذ سنة ٢٠١٠م، وذلك في شكل استراتيجيات للشراكة القطرية. وقد أكملت أو أطلقت مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية، حتى الآن، استراتيجيات شراكة قطرية مع باكستان وتركيا وبنغلاديش وقازاقستان وماليزيا وسورينام وإيران وإندونيسيا. وآمل أن تقيم مجموعة البنك استراتيجيات شراكة مع باقي البلدان الأعضاء في المستقبل القريب.

ولما كان البنك يسعى لأن يصبح بنكاً معرفياً من الدرجة الأولى، فإن المنطقة الآسيوية كذلك تتطلع إلى الحصول من البنك على المزيد من المساعدة من أجل ابتكار منتجات معرفية تساعد البلدان الأعضاء على تذليل ما يواجهها من عوائق. كما يمكن إيلاء الاهتمام اللاّزم لنشر المعرفة خدمةً للبلدان الأعضاء. وفي هذا الصدد، فإن "مبادرة البنك الإسلامي للتنمية لتبادل المعارف والخبرات" طريقة مبتكرة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب عن طريق تبادل المعارف وأفضل الممارسات فيما بين البلدان الأعضاء.

السيد الرئيس،
الضيوف الكرام،
أعضاءَ الوفود الموقرين،

إننا ننوّه بتعزيز البنك لشراكاته الإنمائية مع جهات مانحة تقليدية وجديدة من أجل توفير المزيد من الموارد للبلدان الأعضاء. وفي هذا الصدد، فإن المبادرة الأخيرة التي أطلقت سنة ٢٠١٥م مع جهات مانحة أخرى ("مؤسسة بيل وميليندا غيتس"، و"صندوق قطر للتنمية"، و"مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية" بالمملكة العربية السعودية؛ و"صندوق أبو ظبي للتنمية") هي "صندوق العيش والمعيشة". ونظراً لأن هذا الصندوق سيتيح للبنك أن يموِّل، بشروط ميسرة، مشاريع خاصة في البلدان الأعضاء الأقل نموّاً وبعض البلدان الأعضاء المتوسطة الدخل، فإن منطقة آسيا ترحب بهذه المبادرة. كما أنها تعرب عن تقديرها الكبير لـ"مبادرة تعميق التعاون" مع البنك الدوليّ، التي ستعزز إلى حدّ كبير الاستثمارات المشتركة في مختلف البلدان ذات العضوية المشتركة.

السيد الرئيس،
الضيوف الأعزاء،

أيها الإخوة والأخوات الكرام

إننا نشيد جميعاً بما حققه البنك الإسلاميّ للتنمية من نجاح وإنجاز في ظل القيادة المتبصرة والحكيمة للدكتور بندر حجار، وذلك في إطار تقديم الدعم الكريم للبلدان الأعضاء من المنطقة الآسيوية.

وفي ختام ملاحظاتي، أتمنّى- باسم البلدان الآسيوية الأعضاء- أن يكون الاجتماع السنويّ الثاني والأربعون لمجلس المحافظين مرحلة هامة في تعزيز الأهداف الاستراتيجية للبنك الإسلاميّ للتنمية في المنطقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.